

الوضع اليمني

الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين

أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2015

يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2016 (تقديرات أولية)



أكتوبر/تشرين الأول 2015

صورة الغلاف:
12 أغسطس/آب 2015 - موظفو المنظمة الدولية للهجرة في أوبوك (جيبوتي) يستقبلون مهاجرين نزلوا للتو من القارب المستأجر من المنظمة الدولية للهجرة والذي نقلهم من الحديدة، اليمن.
© IOM Djibouti

لمحة عامة استراتيجية

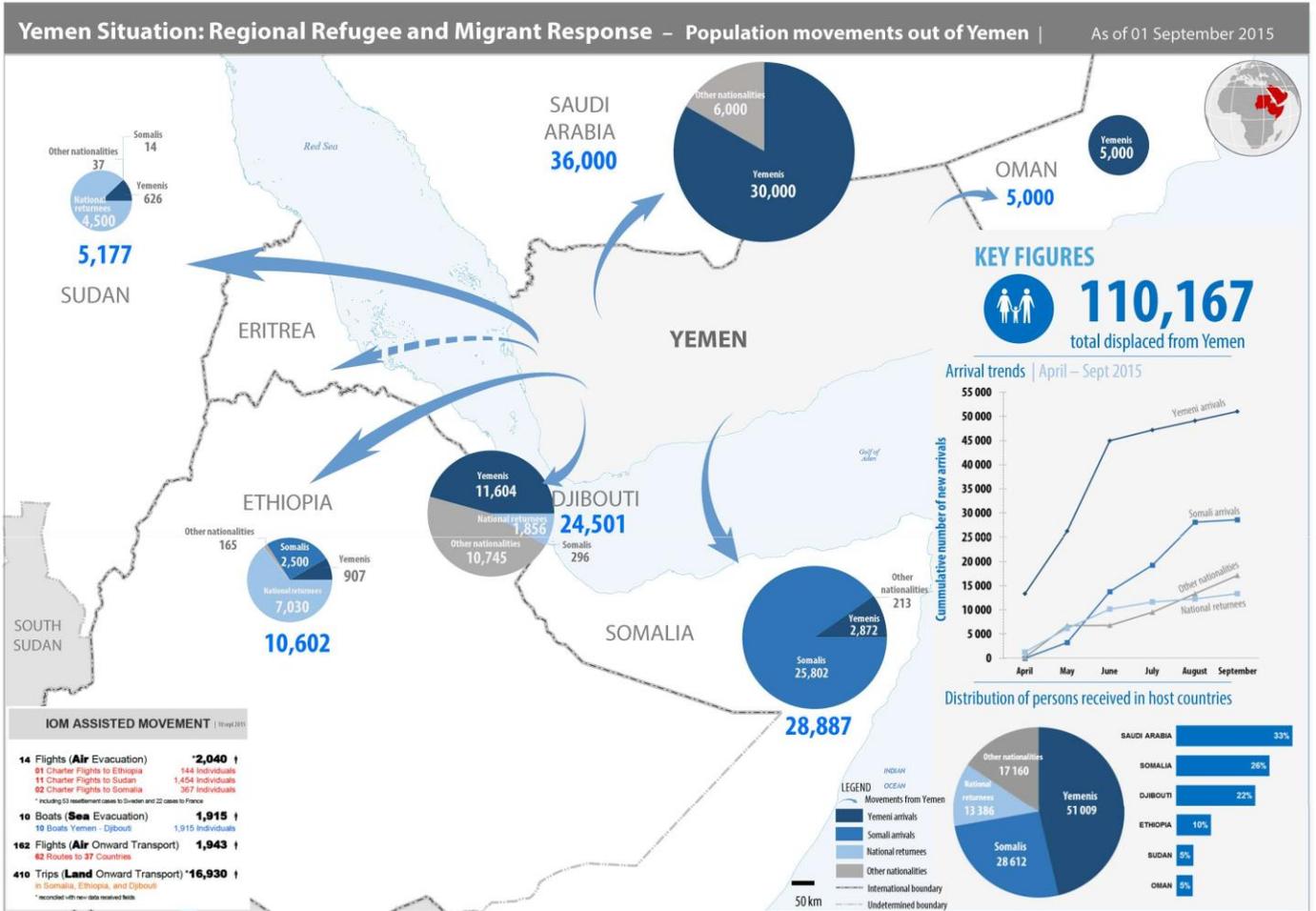
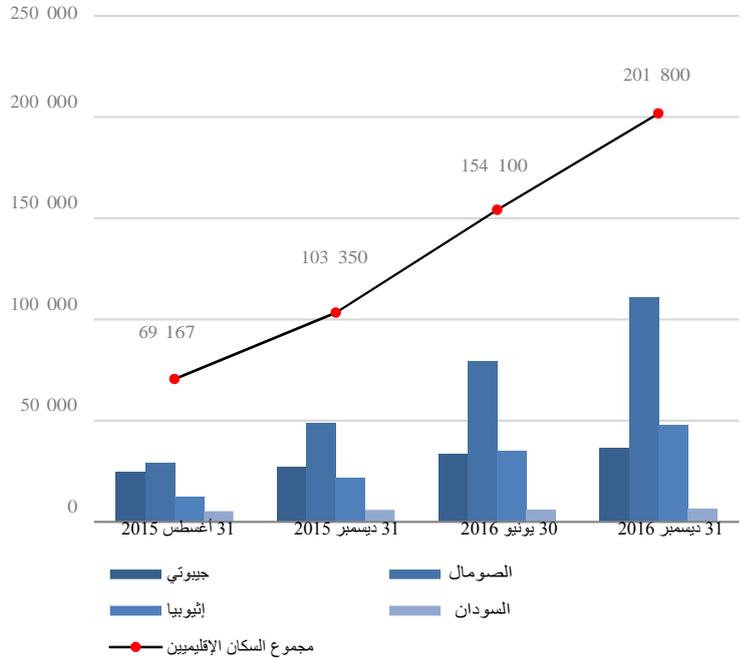
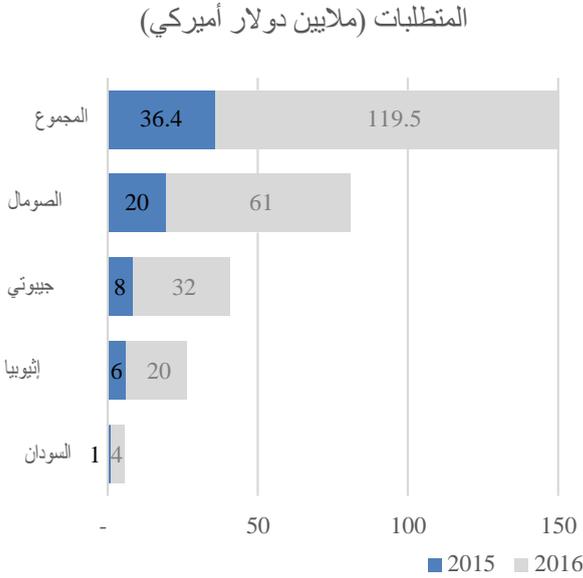
الفترة	عدد السكان الحالي
أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2015 يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2016 (تقديرات أولية)	69,167 شخصاً حتى 31 أغسطس/آب 2015 في جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان (110,167 شخصاً مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان)
عدد السكان المخطط له	2015: 103,350 2016: 201,800
المستفيدون المستهدفون	اللاجئون والمهاجرون والعائدون الفارون من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان والمجتمعات المضيفة
المتطلبات المالية	2015 (أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول): 36,412,375 دولار أميركي 2016 (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول): 119,528,602 دولار أميركي
عدد الشركاء	10*
* بينما تشارك 10 وكالات في هذا النداء، يقدم 48 شريكاً الحماية والمساعدة للاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.	

لوحة الأرقام الخاصة بالاستجابة الإقليمية

36.4 مليون دولار أمريكي (أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2015)

119.5 مليون دولار أمريكي (يناير/كانون الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2016)

اتجاهات السكان



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations. Sources: Boundaries: UNCS UNHCR Statistics: UNHCR, IOM For more information, contact: RRCYemen@unhcr.org, prd@iom.int

لمحة عامة استراتجية وإقليمية

مقدمة

تدهور الوضع في اليمن بشكل كبير منذ تصاعد أعمال العنف والقتال في أواخر شهر مارس/آذار 2015. وكان لانعدام الأمن وأعمال العنف تأثير سلبي كبير على حياة المدنيين ما أدى إلى حدوث موجات نزوح داخلية واسعة النطاق وتحركات عابرة للحدود. ويقدر الشركاء حالياً أن 21.1 مليون شخص – 80 في المئة من السكان – بحاجة إلى بعض أشكال المساعدة أو الحماية الإنسانية. وأكثر من 1.2 مليون شخص هم نازحون داخلياً في اليمن، وإلى جانب النزوح الداخلي يفر اللاجئون والمهاجرون اليمنيون من البلاد بأعداد كبيرة. وحتى نهاية شهر أغسطس/آب، أشارت التقارير إلى أن أكثر من 100,000 شخص وصلوا من اليمن إلى بلدان الشرق الأوسط بالإضافة إلى الشرق ومنطقة القرن الإفريقي وتحديداً جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.

حتى 31 أغسطس/آب، وصل ما يقارب 70,000 شخص إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان هرباً من الأزمة في اليمن. وعلى الرغم من الأزمة الراهنة، ما زال المهاجرون من إريتريا وإثيوبيا والصومال يذهبون في رحلات غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر من القرن الإفريقي إلى اليمن. وأسباب الهجرة في القرن الإفريقي تشمل الصراع والأمن، والعوامل السياسية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وعلى الرغم من بعض المكاسب الاقتصادية، ينتشر الفقر في البلاد بشكل واسع وتوزع منافع النمو الاقتصادي بشكل غير عادل. وتساهم المخاوف البيئية لا سيما التغير المناخي والتدهور البيئي في الصراع والتنافس على الموارد. ويتم تسهيل الهجرة من خلال شبكات الاتجار والتهرب التي تقدم خدماتها بشكل ناشط إلى المهاجرين، هذا بالإضافة إلى ضعف الحوكمة وإدارة الحدود. ويتسم وضع الهجرة المختلطة في منطقة القرن الإفريقي بالمخاطر العالية وأعمال الاعتداء الموثقة والوفيات برأ أو بحراً. ويختار عدد كبير من المهاجرين الانتقال بين هذه البلدان بهذه الطريقة، على الرغم من معرفتهم بالمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، وقبل الأزمة، كان هناك 257,645 لاجئاً معترفاً بهم في إطار الحماية الدولية في اليمن، ومعظمهم من الصوماليين الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية مستمرة. ويعيش اللاجئون الصوماليون حالياً في ظروف متداعية في مخيم خرز، مخيم اللاجئيين الوحيد، أو في المناطق الحضرية. وقد يجبر اللاجئون الصوماليون في اليمن على اتخاذ قرار صعب بالعودة إلى الصومال على الرغم من مخاطر الحماية ذات الصلة. ومنذ بداية الأزمة، وصل 28,887 فرداً (89 في المئة من الصومالين؛ 10 في المئة من اليمنيين، و1 في المئة من المهاجرين) إلى الصومال هرباً من الصراع في اليمن. وتطرح مسألة إعادة إدماج العائدين الصوماليين تحديات إضافية إذ إن الصراع المنتشر والنزاع السياسي أثرا سلباً على البنى التحتية الأساسية وأديا إلى حرمان ثلاثة أرباع السكان من الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الصحة العامة الملائمة والمياه الصالحة للشرب.

في منطقة الخليج، يعيش غالبية اليمنيين في المملكة العربية السعودية. ولا نجد أياً من دول مجلس التعاون الخليجي طرفاً في اتفاقية العام 1951 و/أو بروتوكول العام 1967 المتعلق بصفة اللاجئيين كما أنه لا يوجد أي تشريعات وطنية تتطرق إلى مسألة اللاجئيين وطالبي اللجوء. بالإضافة إلى ذلك، إن تطبيق أنظمة الهجرة وقوانين الهجرة الوطنية المطبقة على مواطني البلدان الثلاثة بما في ذلك اليمنيون صارم وغير متوقع وغالباً ما يتأثر بالمخاوف الأمنية. في المقابل، أظهرت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مستوى معيناً من التسامح تجاه وجود اليمنيين والاعتبارات الإنسانية بما في ذلك احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي المملكة العربية السعودية، تم إصدار تأشيرات زوار لستة أشهر لأكثر من 465,400 يمني من أجل تنظيم إقامتهم في البلاد. وتتيح تأشيرات الزوار لليمنيين الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم والعمل. وسُح بالإقامة المطولة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

استجابة لتدفقات الأشخاص الفارين من الصراع في اليمن، أطلق الناشطون الإنسانيون في الصومال وجيبوتي على التوالي نداءً مشتركاً بين الوكالات (خطة استجابة جيبوتي للأزمة اليمنية؛ خطة الاستجابة الصومالية للأزمة اليمنية) في مارس/آذار 2015 للفترة الممتدة بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2015 من أجل تلبية احتياجات المساعدة والحماية للأشخاص الفارين من اليمن.

مع استمرار تدهور الوضع في اليمن، واستناداً إلى الاتجاهات الراهنة من المتوقع أن تستمر تحركات الهجرة إلى البلدان المجاورة مثل جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان والدول الخليجية في خلال العام 2015-2016 ومن المحتمل أن تتسارع.

من أجل الاستمرار في تلبية احتياجات الأشخاص الفارين من اليمن في البلدان المستقبلية، واستكمالاً لتعيين منسق إقليمي لشؤون اللاجئين للأزمة اليمنية من قبل المفوضية من أجل تنسيق الاستجابة في البلدان المجاورة المتأثرة بالأزمة اليمنية (انظر القسم أدناه حول "التنسيق")، تجمع هذه الخطة بين الخطط القطرية في كل من جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان على التوالي في خطة للاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين تقودها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وتغطي خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين متطلبات توفير الحماية والمساعدة للأشخاص الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان للفترة المتبقية من العام 2015 (أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2015) وفي العام 2016. وفي حين تم التركيز أعلاه على وضع اليمنيين الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لا تغطي هذه الخطة البلدان الخليجية.

المستفيدون

العدد التخطيطي النهائي 2016 (ديسمبر/كانون الأول 2016)	العدد التخطيطي 2015 (ديسمبر/كانون الأول 2015)	العدد الحالي (31 أغسطس/آب 2015)	
36,300	27,250	24,501	جيبوتي
48,000	21,800	10,602	إثيوبيا
111,000	48,500	28,887	الصومال
6,500	5,800	5,177	السودان
201,800	103,350	69,167	المجموع
		41,000	المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان*

* للمعلومات فقط وليس جزءاً من هذه الخطة

¹ أرقام التخطيط والمتطلبات المالية لعام 2016 هي تقديرات أولية في هذه المرحلة وستتم مراجعتها ونشرها في نهاية العام 2015.

الحماية الإقليمية والاحتياجات الإنسانية

إن احتياجات الأشخاص الفارين نتيجة الأزمة اليمنية كثيرة. ويصل الأفراد الوافدون إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان منهكون وباتسون بعد إمضاء ساعات من التنقل في البحر، وفي بعض الحالات بعد عبور البحر مع القليل من الأغراض الشخصية أو من دون أي شيء، ويكونون بحاجة ماسة إلى الطعام والمياه والمأوى والرعاية الصحية الطارئة. وبالتالي، إن الاستجابة الأكثر إلحاحاً هي تلبية احتياجاتهم الأساسية وتسجيلهم وتوفير الوثائق لهم من أجل تمكينهم من الحصول على الخدمات الرئيسية.

من بين الأشخاص الذين لديهم النية بمغادرة اليمن، يبدو أن البعض منهم يفتقرون إلى السبل من أجل الوصول إلى نقاط المغادرة أو هم مترددون في العودة إلى ديارهم بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الخطيرة في مناطق الأصل في الصومال. ويجبر الوضع عدداً كبيراً منهم على الذهاب في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بإجلاء الأشخاص الأكثر ضعفاً عن طريق البحر والجو.

يتعامل خفر السواحل في كل من الصومال وجيبوتي مع أعداد هائلة من الوافدين وهو بحاجة إلى المزيد من الدعم لتعزيز قدرته على إنقاذ الأشخاص في البحر الذين غالباً ما يذهبون في رحلات بحرية عالية الخطورة. وتقوم عملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة بتعزيز قدراتهما وتقديم التدريب الإضافي. وتتطلب تحركات المهاجرين المتزايدة في البحر استراتيجية جديدة لتعزيز التدريب وبناء القدرات، ويتم تطوير هذه الاستراتيجية مع القوات البحرية المشتركة.

جميع الأشخاص الفارين من اليمن قادرون على الوصول إلى الأراضي. ولكن ثمة مخاوف على صعيد الحماية وهي تشمل انعدام حرية التحرك لدى الوصول إلى بعض البلدان والحاجة إلى وصي للتمكن من دخول بعض البلدان. كذلك، فإن بعض اللاجئين والمهاجرين محصورون في مأو غير ملائمة في الموانئ في المنطقة. وتستمر المفوضية في دعم حرية التحرك وسياساتها حول بدائل المخيمات.

مع تحديث مراكز الاستقبال في البلدان المجاورة، يتعين أن تكون قادرة على تلبية أنشطة الحماية الرئيسية المختلفة بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. ويعتبر تسهيل الروابط مع العائلات أمر ضرورياً، وعلى سبيل المثال، إن العمل المنجز في هذا السياق من قبل الهلال الأحمر في جيبوتي لتعقب العائلات هو دعم نفسي واجتماعي أساسي. من الضروري أيضاً تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يواجهون مخاطر حماية مثل ضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والاتجار، والأطفال المفصولين وغير المصحوبين.

هناك الآلاف من اليمنيين الذين يرفضون أن يتم تسجيلهم لدى الأمم المتحدة أو المنظمة الدولية للهجرة، وذلك إما خوفاً من فقدان حرية التنقل أو من إجبارهم على العودة القسرية. وفي المقابل، يواجه عدد كبير منهم مصاعب الحياة في المراكز الحضرية حيث يعيشون في ظروف مزرية، ويحيون حياة غير مستقرة من دون مسكن لائق، ويعيشون على هامش المجتمع من دون وثائق، ومن دون الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والعمل. عدد كبير منهم لا تعرفهم المفوضية، ما يعرضهم إلى مزيد من المخاطر والضعف. وهناك حاجة إلى تلبية احتياجاتهم على صعيد الحماية والمساعدة كجزء من برنامج حضري لضمان إقامتهم وكرامتهم. وعلى الرغم من ذلك، يصعب الوصول إلى المستفيدين إما لأن الحكومات لا تريد من المفوضية تسجيل أولئك الموجودين في المدينة، أو بسبب الاعتبارات الأمنية.

يجب إطلاق حملات توعية لتوفير المعلومات إلى اليمنيين والمهاجرين عن المساعدة التي تقدمها الوكالات من أجل أن يتخذوا قراراً واعياً وأن لا يُضللوا ويعودوا إلى اليمن على متن أول طائرة.

يتم التسجيل في بلدان مختلفة، إلا أنه يتعين ضبط النظام كما أنه ثمة حاجة إلى المزيد من التواصل والمراجعة المزدوجة للبيانات مع اليمن والدول المضيفة للتمكن أيضاً من الكشف عن التحركات الثانوية.

وفي حين أن بعض اللاجئين والعائدين والمهاجرين لديهم بعض الروابط العائلية في البلد المستقبل ويمكنهم الاعتماد على دعم أقاربهم، يفتقر عدد كبير إلى الوسائل اللازمة لإعالة أنفسهم. كذلك، يعتبر توفير سبل كسب العيش وفرص العمل لضمان الاكتفاء الذاتي إلى حين إيجاد حلول دائمة، حاجة أساسية أيضاً.

وتتطلب أيضاً المجتمعات المضيفة في البلدان المستقبلية الدعم لأن عدد القادمين من اليمن وضع عبئاً ثقيلاً على الموارد والخدمات القائمة التي هي مستنزفة أصلاً. وهناك حاجة إلى دعم الوافدين الجدد والمجتمعات المضيفة في الوقت المناسب، للتخفيف من الزيادات المحتملة في أسعار المواد الغذائية واستغلال الموارد المحدودة. وقد صُممت الاستجابة لتأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المضيفة ولتعزيز المنشآت والخدمات القائمة حيثما كان ذلك ممكناً.

تعد التنقلات الحالية للاجئين والعائدين والمهاجرين الفارين من اليمن إحدى الحالات القليلة لتنقلات من هذا النوع نحو الشرق والقرن الإفريقي. وإن لم يتم توفير الحماية والمساعدة والمعلومات، لن يكون بالإمكان تجنب تنقلات ثانوية إضافية نحو البلدان الشمالية، بما في ذلك أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن التشجيع على التنقلات الثانوية من خلال شبكات التهريب والاتجار التي أنشئت على طول طرق شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويسلط ذلك الضوء على الضرورة الملحة لمعالجة الأزمة الإنسانية بطريقة شاملة من أجل تجنب الحاجة إلى التنقلات الثانوية ودعم المجتمعات المضيفة منعاً لمزيد من عدم الاستقرار في منطقة هشة. وبعبارة أخرى، إن معالجة الأزمات بطريقة إنسانية شاملة سيكون لها أثر إيجابي ممتد.

الأهداف الإقليمية المتعلقة بالوضع في اليمن هي:

1. تمكن اللاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن من التنقل بشكل آمن ومنتظم وإنساني من خلال نهج منظم وشامل ومنسق في المنطقة.
2. حصول السكان المتضررين، لا سيما الفئات الضعيفة من السكان وذوو الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يواجهون مخاطر على صعيد الحماية، على الحماية والمساعدة لدى وصولهم، بغض النظر عن صفتهم كمهاجرين، وتمتعهم بالكرامة أثناء إقامتهم في البلاد مع حصولهم على الخدمات الأساسية وحرية التنقل.
3. حصول اللاجئين والمهاجرين والعائدين على حلول دائمة مثل تنظيم الإقامة، والعودة الطوعية وإعادة الإدماج، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين للأشخاص الضعفاء الذين لديهم احتياجات خاصة على صعيد الحماية، فضلاً عن تعزيز خطط مرونة اليد العاملة.
4. تعزيز الشراكات (على المستويين الوطني والإقليمي) لمعالجة تعقيدات تدفقات الهجرة المختلطة وتعزيز الحوار والتعاون بين بلدان المصدر والعبور والمقصد، وكذلك دعم آليات التنسيق القائمة مع المنظمات والمبادرات الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الإسلامي، عملية الخرطوم، إعلان صنعاء).

الاستراتيجية الشاملة

تعدّ الأولوية لضمان حصول اللاجئين والمهاجرين والعائدين على مستويات كافية من الحماية والمساعدة لدى وصولهم إلى البلدان المستقبلية وأثناء سفرهم أيضاً.

ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى الأراضي والحصول على صفة اللجوء؛ وإجراء مسح لتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية؛ والتوثيق؛ وتوفير الخدمات الأساسية؛ والإرشاد؛ وخدمات الإحالة. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة وتنسق مع صناعة الشحن الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والقوات البحرية المشتركة، والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، والشركاء التنفيذيين والحكومات المعنية في المنطقة لضمان الحماية في البحر وعمليات البحث والإنقاذ في البحر، وتقديم المساعدة في الوقت المناسب وتنفيذ عمليات الإنزال في أماكن آمنة لجميع الأشخاص المعرضين للخطر في البحر الذين يفرون من اليمن.

ووفقاً للترتيبات المتفق عليها مع الحكومة المضيفة، سيتم تقديم الخدمات الأساسية للوافدين الجدد بما في ذلك المأوى المؤقت والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية. وستقوم المنظمات المعنية أيضاً بحشد الدعم لمزيد من الحقوق مثل حق الحصول على العمل، وحرية التنقل، واستمثال الاعتماد على الذات في انتظار تحديد الحلول. ووفقاً لسياسة المفوضية بشأن البدائل للمخيمات وسياسة اللجوء في المناطق الحضرية، سيستمر حشد الدعم للاجئين والمهاجرين لمنحهم فرصة اختيار الإقامة خارج حدود المخيم والتمتع بحرية التنقل، مع تعزيز قدرتهم في الوقت نفسه على الحصول على السكن الملائم والخدمات الملائمة داخل المخيمات.

وستعمل المنظمات المشاركة في الاستجابة أيضاً على تحديد الحلول بما في ذلك إعادة التوطين، والقبول الإنساني، والسبل القانونية البديلة للحماية والمرونة، والأشكال التكميلية للحماية مثل السماح بالإقامة المؤقتة القانونية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الظروف

السائدة غير مؤاتية حالياً للعودة إلى اليمن، وبالتالي بانتظار تحديد الحل الدائم الأنسب، سُنْبَدَل الجهود لتعزيز اكتفاء اليمنيين الوافدين الذاتي في البلدان المستقبلية.

وفي ضوء التقارير من الأشخاص العائدين إلى اليمن، ثمة حاجة إلى نهج شامل لضمان التنقلات المدروسة والطوعية وردع أي تنقلات قسرية حين تكون الظروف غير مؤاتية للعودة.

التحديات الرئيسية في الاستجابة الإقليمية

ي طرح **التدفق المتنوع والمعد** من اليمن تحدياً فريداً على صعيد تلبية احتياجات الأشخاص الفارين من البلاد. يغادر أشخاص من جنسيات مختلفة اليمن لأسباب مختلفة (البحث عن الأمان، العودة إلى بلدان الأصل، إلخ.)، ومن الصعب اكتشاف عددهم ومخاوفهم، ما ي طرح تحدياً على تصنيف السكان وتحديد احتياجاتهم الفورية المختلفة والطويلة الأجل، بما في ذلك إيجاد الحلول الدائمة. ولذلك، من المهم أن تعتمد الأطراف الفاعلة نهجاً شاملاً من أجل مساعدة الأشخاص الذين لا يتلاءمون في فئة محددة. وعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من الأشخاص اليمنيين الذين تُعنى بهم المفوضية ولكنهم لا يريدون أن يتم تسجيلهم كلاجئين في جيبوتي بسبب الظروف الصعبة في مخيم أوبوك. بالإضافة إلى ذلك، جميع الصوماليين العائدين إلى الصومال من اليمن يعتبرون عائدين صوماليين، بغض النظر عما إذا كانوا لاجئين في اليمن.

إن عدم وجود تنقلات منظمة ولجوء الأفراد إلى القيام برحلات **محفوفة بالمخاطر** للوصول إلى بر الأمان، سمة رئيسية أخرى تزيد من تعقيد تنقلات السكان. فالقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة موجودتان لمكافحة القرصنة والتهرب، ولكن لا يوجد سياسة مناسبة في البحث/الإنقاذ/الإنزال متفق عليها وملتزم بها من جميع أصحاب المصلحة. وثمة حاجة إلى استراتيجية قوية للحماية في البحر في خليج عدن، ويتم حالياً تطويرها بقيادة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وتحتاج الحكومات في المنطقة أيضاً إلى القدرات التشغيلية الضرورية، التي تشمل إجراءات التشغيل الموحدة، وآليات التنسيق على مختلف المستويات، والقدرة على تحليل المخاطر والاتجاهات، والقدرة على التنقل، وعمليات البحث والإنقاذ.

وتطرح **إمكانية الوصول إلى المستفيدين** تحدياً آخر. من الصعب التواصل مع الوافدين باستمرار نظراً إلى انتشارهم الواسع، وعدم لجونهم بالضرورة إلى أي وكالة عند وصولهم. وفي الصومال، إن الوضع الأمني في بعض المناطق يصعب الوصول إلى العائدين الذين يرجعون إلى تلك المناطق، ويعيق القدرة على توفير الحماية والمساعدة. كذلك، إن تبادل المعلومات بين الوكالات غير كاف ما يستدعي الحاجة إلى تحسين التنسيق بالإضافة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأشخاص المتضررين من أزمة اليمن.

الإنجازات

1. ضمان تنقلات آمنة ومنظمة وإنسانية

- جميع المهاجرين واللاجئين الفارين من اليمن تمكنوا من دخول الأراضي من دون الإبلاغ عن حالات إعادة قسرية.
- حتى تاريخ 17 سبتمبر/أيلول 2015، تم إجلاء 2,040 شخصاً في 14 رحلة إلى إثيوبيا والصومال والسودان؛ وتم إجلاء 1,915 شخصاً على متن قوارب متوجهة إلى جيبوتي؛ وتم نقل 1,943 شخصاً جواً إلى 37 بلداً مختلفاً؛ كما تم نقل 16,269 شخصاً وصلوا إلى الصومال وإثيوبيا وجيبوتي عن طريق البر.

2. توفير الحماية والمساعدة عند الوصول

- منحت حكومات جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان صفة اللجوء بشكل جماعي لطالبي اللجوء اليمنيين.
- أنشئت مراكز استقبال وتسجيل في البلدان المستقبلية كافة وقد تم تحسينها ورفع مستواها.
- تلقى جميع المهاجرين واللاجئين والعائدين المسجلين نوعاً من الوثائق لدى وصولهم.
- تم وضع أظمة وإجراءات لتحديد ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والقاصرين غير المصحوبين.
- تمت مساعدة 21,980 مهاجرًا وصلوا إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان عبر توفير المأوى لهم، والمياه ومستلزمات الصحة العامة، والمواد غير الغذائية، والمواد الغذائية، والرعاية الصحية، والنقل، والتسجيل، والتوثيق، ومنحة إعادة الإدماج.

- أكثر من 6,500 لاجئ مسجل، و25,800 عائد صومالي تمت مساعدتهم من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم، بما في ذلك المأوى المؤقت والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية.

3. تعزيز الشراكات، والتنسيق الإقليمي، وتعزيز الحوار والتعاون

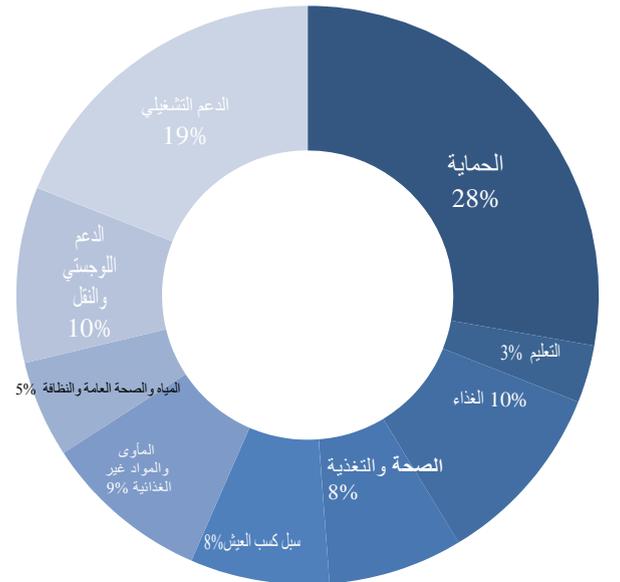
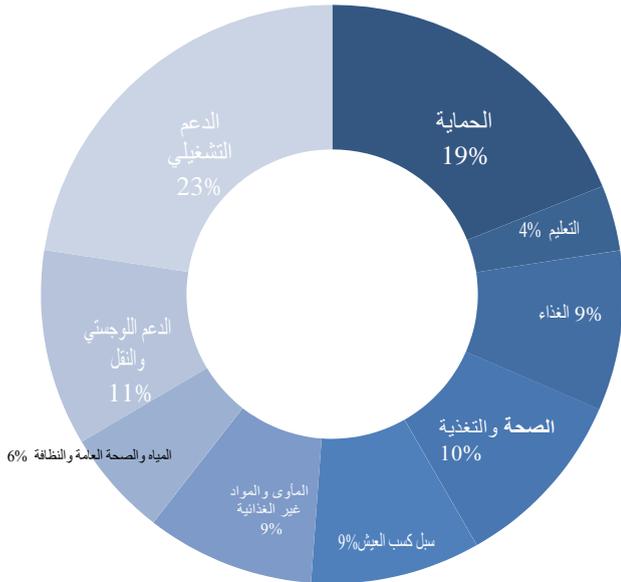
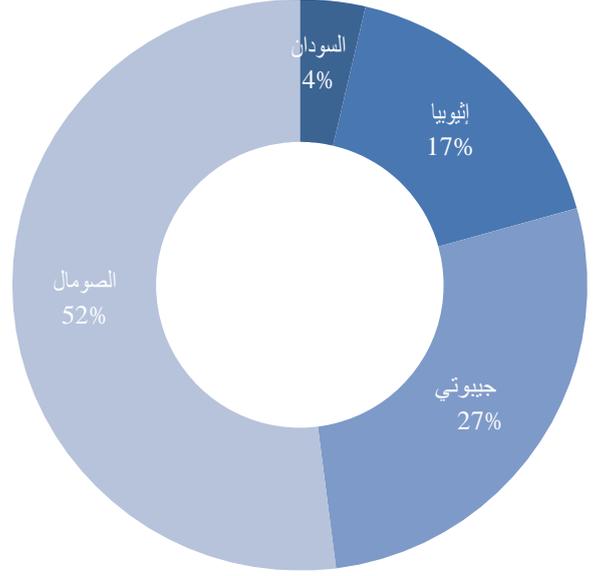
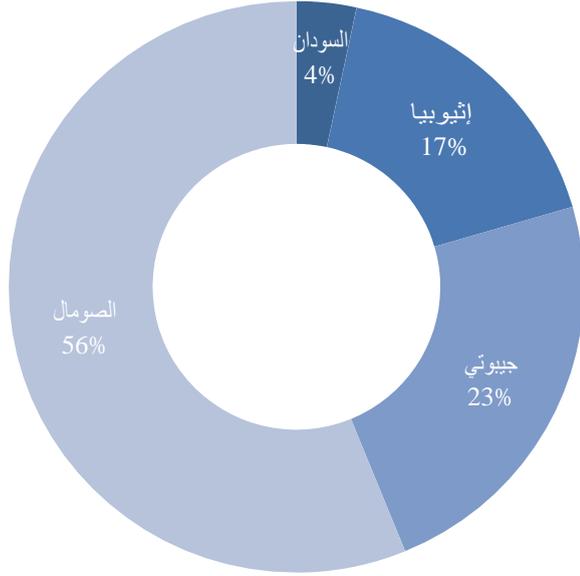
- قيادة مشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة نظراً لتدفقات الهجرة المختلطة.
- تمت توعية عدد من الشركاء على البعد الإقليمي لأزمة اليمن والحاجة إلى تنسيق إقليمي ومناهج موحدة، وقد تم تسهيل ذلك من خلال إنشاء وحدة التنسيق الإقليمية للاجئين.
- إطلاع الجهات المانحة ووسائل الإعلام والشركاء الخارجيين الآخرين بشكل دائم على الوضع في اليمن من خلال التحديثات التشغيلية الأسبوعية.

متطلبات الميزانية (دولار أمريكي)

المجموع:

36,412,375 (أكتوبر/ديسمبر 2015)

119,528,602 (يناير - ديسمبر 2016)



التنسيق

بالإضافة إلى إعلان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 1 يوليو/تموز 2015 عن حالة طوارئ إنسانية من المستوى الثالث في اليمن لفترة ستة أشهر، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الوضع في اليمن هو حالة طارئة داخلية من المستوى الثالث وفقاً لسياسة المفوضية حول تفعيل الاستجابة لحالات الطوارئ والقيادة والمساءلة، وعيّنت منسّقاً إقليمياً لشؤون اللاجئين من المفوضية يعنى بالوضع في اليمن. وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة حالة طوارئ داخلية من المستوى الثالث في مايو/أيار 2015 وعيّنت منسّقاً لحالات الهجرة الطارئة، وقامت بتفعيل وآلية تمويل حالات الهجرة الطارئة.

استناداً إلى نموذج تنسيق شؤون اللاجئين، يتولى المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين التنسيق الاستراتيجي المشترك بين الوكالات، لضمان فهم مشترك لاحتياجات الحماية والمساعدة؛ وتحديد الأولويات؛ وضمان اتساق المعايير والاستجابة؛ وتحديد التحديات؛ ومراقبة التسليم الفاعل للمساعدات في الوقت المناسب. كذلك، يعزز المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين التواصل لزيادة تسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية في الدول المستقبلية للوافدين من اليمن. ويقع مقر المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين في جيبوتي، وسيضمن الدعم المتناسك والمنسق على الأرض لاستجابة المفوضية للأبعاد الإقليمية الشاملة للأزمة. وسيعمل المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة، والوكالات الإنسانية الأخرى، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لأزمة اليمن لتعزيز دور المفوضية في القيادة والتنسيق لاستجابة اللاجئين وتحقيق أقصى قدر من التعاون والتآزر مع شركاء آخرين على المستوى الإقليمي، بما في ذلك أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية ومقرها نيروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وستقوم المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بالعمل بشكل وثيق مع منسق الشؤون الإنسانية في اليمن وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين الآخرين لا سيما في منطقة الخليج، وذلك لضمان استجابة منسقة للأشخاص الفارين من اليمن إلى القرن الأفريقي.

ومنذ توليها منصبها في يوليو/تموز، عقدت المنسقة الإقليمية لشؤون اللاجئين لقاءات مع المؤسسات الإقليمية الرئيسية المشاركة في مسائل الهجرة للتوصل إلى فهم أفضل حول ولاية كل منها، لتعزيز حماية اللاجئين والعائدين، ورفع مستوى الوعي بشأن الرحلات الخطيرة التي يقوم بها المهاجرون الذين يستمرون في الذهاب إلى اليمن، فضلاً عن التماس جهات النظر لإنشاء آلية تنسيق إقليمية لوضع اليمن.

وفي 18 و19 أغسطس/آب، عقدت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل مشتركة لمناقشة سيناريوهات التخطيط ووضع معايير التخطيط للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والمهاجرين. وستكون هذه المنصة بمثابة بداية عملية مستمرة لزيادة التنسيق بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة والوكالات المعنية الأخرى. وسوف تستمر المنظمتان في استكشاف أفضل آلية تنسيق إقليمية لمعالجة احتياجات اليمنيين المتدفقين على صعيدي الحماية والمساعدة. وفي حين أن التنسيق على المستوى الوطني أخذ في التحسن، لا تزال بعض آليات التنسيق القائمة في البلاد تواجه بعض التحديات، في ظل احترام ولاية المنظمات.

وُضِعَت آليات التنسيق على المستوى القطري في كل فصل خاص بكل بلد.

المنظمات المشاركة في الاستجابة

المجموع يناير - ديسمبر 2016	المجموع أكتوبر - ديسمبر 2015	المنظمة
5,839,000	1,230,460	مجلس اللاجئين الدانماركي
34,345,099	7,750,732	المنظمة الدولية للهجرة
-	892,336	لجنة الإنقاذ الدولية
3,982,000	660,420	المجلس النرويجي للاجئين
1,736,776	489,796	منظمة أنقذوا الأطفال الدولية
2,635,063	4,357,450	اليونيسف
58,401,224	16,776,595	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
1,950,000	1,605,000	صندوق الأمم المتحدة للسكان
8,849,560	2,202,116	برنامج الأغذية العالمي
1,789,880	447,470	منظمة الصحة العالمية
119,528,602	36,412,375	المجموع

بينما تشارك 10 وكالات في هذا النداء، يقدم 48 شريكاً الحماية والمساعدة للاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.

يكاً الحماية والمساعدة للاجئين والمهاجرين والعائدين الفارين من اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان.